قوله:

لَـــوْ أَمْكَـــنَ الْفَنَـــاءُ لاَنْتَفَـــى الْقِـــدَمْ② لَـــوْ مَاثَـــلَ الْـــخَلْقَ حُدُوثُـــهُ انْحَـــتَمْ

ذكر في هذا البيت دليل وجوب اتّصافه تعالى بالبقاء والـمخالفة للحوادث ....

---

① قوله: (انظر برهانه في ك) حاصله: أنّه لو اتّصف بحادث لـم يـخل عنه أو عن ضدّه، وما لا يـخلو عن الـحوادث لا يسبقها، فيكون حادثًا، وقد ثبت وجوب قدمه. قال الشيخ الطيّب: ويمكن أن يقال: لو فرض حدوث قدرته تعالى أو علمه مثلا لزم أن يكون مسبوقًا بضدّه، فيكون ذلك الضدّ أزليًّا قديمًا فيستحيل عدمه، فلا توجد القدرة أو العلم أبدًا؛ لاستحالة اجتماع الضدّين، فلا يوجد شيء من العالَـم، لكنّ العالَـم موجود مشاهَد، فبطل ذلك التقدير.

② (لَوْ أَمْكَنَ الْفَنَاءُ لاَنْتَفَى الْقِدَمْ) هذا قياس استثنائيّ مركّب من شرطيّة متّصلة واستثنائيّة طوى ذكرها❶، استثنى فيها نقيض التالي❷ لينتج نقيض الـمقدّم❸، والأصل: لكن لا ينتفي عنه القِدم، فلا يمكن أن يلحقه الفناء❹، فوجب بقاؤه.

وإنّما قال الناظم: (أمكن) ولـم يقل: (لو لـحقه العدم)؛ لأنّ امتناع إمكان لـحوق العدم يستلزم امتناع لـحوقه من باب أولى، بخلاف العكس؛ وذلك لأنّ إمكان اللحوق أعمّ من اللّحوق❺، والامتناع الأعمّ يستلزم الأخصّ دون العكس❻.

---

❶ وهي (لكن لا ينتفي عنه القِدم).

❷ أي نقيض: (لانتفى عنه القدم).

❸ وهو وجوب البقاء وعدم إمكانية لـحوق العدم.

❹ أي يستحيل أن يلحقه العدم.

❺ مثلا: إذا أردنا نفي الضاحكيّة نقول: هذا الشيء لا يضحك بالفعل، فنكون قد نفينا الضحك بالفعل، ولكنّنا لـم ننف إمكانيّة الضاحكيّة، فهذا الشيء لا يضحك بالفعل الآن؛ لأنّه مقيّد بالزمان، لكن لـم ننف أنّه عنده قابليّة للضحك، ولكن عندما نقول: هذا الشيء لا يمكن أن يضحك، فنكون قد نفينا الضحك بالفعل ونفينا إمكانيّة قبوله للضحك.

والـمطلوب هنا هو نفي إمكان لـحوق العدم؛ لأنّ نفي مـجرّد لـحوق العدم لا ينفي إمكانه.

❻ فقول: لو امتنع لـحوق العدم لامتنع انتفاء القِدم، لا ينفي إمكانية امتناع اللحوق. أمّا قول: لو امتنع إمكان لـحوق العدم لامتنع انتفاء القدم، وهنا امتنع لـحوق العدم كذلك.

وذلك أنّه لو أمكن أن يلحقه تعالـى الفناء الذي هو ضدّ البقاء لانتفى عنه القِدم❶؛ لكون وجوده تعالـى علـى هـذا التقدير يكون جائزًا لا واجبًا① لصدق حقيقة الـجائز حينئذ علـى ذاته العليّة② ....

① قوله: (لكون وجوده) الخ، هذا بيان للملازمة❷ التي بين الـمقدّم والتالـي فـي الشرطيّة، وإشارة إلـى أنّ اللـزوم❸ ليس بيّنا؛ لأنّه بواسطتين❹، هما: كون الوجود حين إمكان لـحوق العدم له يكون جائزًا❺، وكون الـجائز لا يكـون إلّا حادثًا❻.

② قوله: (لصدق حقيقة الـجائز) الـمراد بحقيقته: مفهومه، كمـا ذكره بعد، وهو ما صحّ وجوده وعدمه❼ .... =

---

❶ علّة لـمـا ذكره من استلزام وجوب القدم لوجوب البقاء.

❷ فـي القياس الاستثنائيّ إمّا أن نأتـي بدليل للاستثنائيّة، وإمّا أن نأتـي ببيان وجه الـملازمة بين الـمقدّم والتالـي؛ لأنّـه أحيانًا قد يـخفى وجه الـملازمة، ففي قولنا: (لو لم يكن العدد زوجًا لكان فردًا)، هنا وجه الـملازمة ظـاهر، لكـن أحيانًـا يكون خفيًّا، فيحتاج إلـى بيان، وكأنّ سائلا يسأل: ما الرابط بين إمكانيّة لـحوق العدم وبين انتفاء القِدم؟ فنقول: إنّ الذي يمكن أن يلحقه العدم وجوده جائز لا واجب؛ لأنّ الذي يلحقه العدم إنّـمـا هو الـجائز الـممكن، فإن كان جائزًا مــمكنًا لا يكون إلّا حادثًا، وهذا الـحادث ينتفي عنه القدم؛ لأنّه لا يمكن أن يكون حادثًا وقديمًـا؛ لأنّهما متناقضان.

❸ أي بين الـمقدّم والتالـي فـي الشرطيّة.

❹ أي نحتاج إلى جزأين حتى نتوصل من إمكانية لحوق العدم إلى انتفاء القِدم. (لو أمكن أن يلحقه العـدم لكـان وجـوده جائزا)، و(لو كان وجوده جائزا لكان حادثا)، و(لو كان حادثا لانتفى عنه القِدم)، فنحن أسقطنا هاتين الواسطتين ثم قلنا: (لو أمكن أن يلحقه العدم لانتفى عنه القدم).

❺ لأنّ الذي يلحقه العدم هو القسم الـجائز، الذي يصحّ فـي العقل وجوده وعدمه، أمّا الواجب فلا يصـحّ فــي العقـل عدمه أو عدم أفراده فـي الخارج، فلا يتصوّر إمكانية لـحوق العدم له، أمّـا الــممكنات فهـي التـي يلحقهـا العـدم؛ إذ لا ضرورة فـي وجودها ولا عدمها، لا يترتّب علـى وجودها ولا علـى عدمها مـحال.

❻ أي وكون الـجائز لا يكون وجوده إلا حادثًا؛ لأن الجائز من حيث هو جائز قد لا يوصـف بالـحدوث؛ لأنّ الــحدوث فرع الوجود.

❼ أي لا يترتّب علـى وجوده أو عدمه مـحال عقلـيّ، فزيد مثلا لا ضرورة فــي وجـوده وإلا لـمــا قَبِـل الانعـدام، ولا ضرورة فـي عدمه وإلّا لـمـا قَبِل الوجود، أمّا الـمولـى تبارك وتعالـى فواجب؛ لأنّه يترتّب علـى فرض عدمه مـحال، إذ عندنا مـمكنات كلّها حادثة، ولا يمكـن أن تُـحدِث ذاتهـا؛ للـزوم الترجيـح بـلا مـرجّح، وللـزوم اجتمـاع الــمساواة والرجحان، وكلّ هذا اجتمـاع للنقيضين، فلا بدّ إذن من وجود مـحدِث للعالـم.

وهو ما يصحّ في العقل وجوده وعدمه❸، فتكون ذاته العليّة على هذا التقدير الفاسد① يصحّ وجودها ويصحّ عدمها، فيكون وجودها جائزًا لا واجبًا، وإذا كان وجودها جائزًا كعدمها افتقر إلى مُحدث؛ لـما تقدّم من استحالة حدوث الأكوان لنفسها، فينتفي عنها وصف القِدم، ثمّ ننقل الكلام إلى ذلك الـمُحدث فيفتقر أيضًا إلى محدث، ويلزم الدور أو التسلسل كما مرّ.

.... لَوْ مَاثَلَ الْخَلْقَ حُدُوثُهُ انْحَتَمْ②

= وليس الـمراد بالـحقيقة ما بها الشيء هو❶، أعني الـجنس والفصل، وإلّا اقتضى تركّب الـمولى وهو محال❷.

① قوله: (الفاسد) أي متعلّقه، وهو إمكان لحوق العدم، فالـمتّصف بالفساد متعلّق التقدير، لا نفس التقدير الذي هو فعل الفاعل.

② (لَوْ مَاثَلَ الْخَلْقَ حُدُوثُهُ انْحَتَمْ) هذا قياس استثنائيّ، ذكر شرطيّته❹ وطوى استثنائيّته، والأصل: لكنّه ليس بحادث❺، فلا يماثل شيئًا منها❻. و(حدوثُه) فاعل فعل محذوف يفسّره ما بعده❼؛ لأنّ جواب (لو) لا يكون إلّا جملة فعليّة، ومن جوّز كونها اسميّة كالزمخشريّ❽ يشترط أن لا يكون خبرها فعلًا؛ لأنّه إنّما يعدل إليها لإفادة الثبوت، وهي لا تفيده إذا كان الـخبر فعلًا.

---

❶ أي ما بها الشيء هو هو.

❷ والمولى -عزّ وجلّ- من البسائط وليس من المركّبات، ولهذا عندما نعرّف لفظ الجلالة نقول: الله علَم على الذات الواجبة الوجود، لا نتصوّر أنّ هذه مكوّنات ذاتيّة: جنس وفصل، وإلّا لاقتضى التركب في ذات المولى، وإنّما هذا المفهوم يصدق عليه.

❸ بمعنى أن وجوده وعدمه ممكنان، فبمجرد قبول الانعدام سيكون من قبيل الجائز؛ لأنه لا يقبل الانعدام إلا قسم الجائز، والواجب لا يقبل الانعدام.

❹ وهي: لو أن الله تعالى ماثل شيئا من الحوادث والمخلوقات لكان حادثا مثلها.

❺ لوجوب قدمه.

❻ فإذا بطلت المماثلة ثبت نقيضها، وإلّا لأدى عدم الثبوت إلى ارتفع النقيضين: ارتفاع المماثلة وارتفاع المخالفة، وهذا محال.

❼ أي لانحتم حدوثُه.

❽ قال الزمخشري في تفسير قوله تعالى: {وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ} البقرة: 103: {وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا} برسول الله والقرآن {وَاتَّقَوْا} الله فتركوا ما هم عليه من نبذ كتاب اللّه واتباع كتب الشياطين {لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ} ... فإن قلت: كيف أوثرت الجملة الاسمية على الفعلية في جواب لو؟ قلت: لما في ذلك من الدلالة على ثبات المثوبة واستقرارها. تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (1/ 174)

وكذلك لو لم يتّصف تعالى بالمخالفة للحوادث بأن ماثل شيئًا منها❶ لوجب له تعالى من الحدوث ما وجب لذلك الشيء①، وذلك باطل❻؛ لما عرفت❼ بالبرهان القاطع② ....

① قوله: (لوجب له تعالى من الحدوث ما وجب لذلك الشيء) أي لما علم من وجوب استواء المثلَيْن في كلّ ما يجب ويجوز ويستحيل❷، ومن جملة ما يجب للحوادث: الحدوث❸.

إن قلت: اللّازم على مماثلته للحوادث أحد أمرين: إمّا قدم الحادث، أو حدوث القديم؛ لأنّ التماثل يقتضي التساوي في الأحكام، فكيف يجعل الناظم الحدوث القديم هو اللازم على الخصوص؟❹.

أجيب: بأنّ المراد بالمماثلة في كلام الناظم: المماثلة في الجِرميّة والعرَضيّة ولوازمهما، كالحلول في جهة للجِرم، ولا شكّ أنّ المماثلة بهذا المعنى تستلزم الحدوث على الخصوص❺.

② قوله: (بالبرهان القاطع) أي المقطوع بمقدّماته .... =

❶ أي بأن كان من جنس الأجرام أو الأعراض، أو كان متّصفًا بلوازمهما كالحلول في جهة للجِرم، وكالتقيّد بمكان أو زمان، وكاتّصاف ذاته بالصغر أو الكِبَر.

❷ حينما نقول: هناك تماثل بين زيد وعمرو، فمعناه أنهما يشتركان في كل ما يجب، كالحدوث، وفي كل ما يستحيل عليهما، كالقِدم، وفي كل ما يجوز.

❸ فيكون حينئذ متّصفًا بأنّه حادث؛ لأنّه بمقتضى قانون التماثل يشتركان فيما يجب، ومن ضمن ما يجب للحوادث: الحدوث، فسيؤدي إلى أنّ يكون المولى تعالى حادثًا.

❹ بمعنى أنّ المماثلة تكون بين طرفين، أي لو ماثل الله شيئًا من المخلوقات لكان حادثًا، وتعني هذه المماثلة كذلك أنّه لو ماثلت المخلوقات الله تعالى لكانت قديمة، فلماذا تمّ الاقتصار على احتمال مماثلة الله للحوادث دون العكس؟ لأنّ المماثلة مفاعلة، وتكون من الطرفين.

❺ أي التركيز في البرهان (لو ماثل شيئا منها) هذا مطلق، ولكن أريد به شيء مخصوص، أي في الجِرميّة والعرضيّة والاتصاف بلوازمهما، فلم يكن الحديث عن مماثلة الحوادث لله تعالى. فصيغة (فاعَلَ) لم تبق علتى معانها الأصلي، وهو الدلالة على المشاركة بين الطرفين، وإنّما نُظر فيها إلى جانب المماثِل، ولم يُنظر فيها إلى الجانب الآخر الذي يماثل أيضا، حتّى في علم الصرف عندما يقال: (قاتَل زيد عمروًا) فإنّه لمّا أسندنا (قاتَل) إلى زيد دون عمرو فلأنّه لوحظ أنّ زيدًا هو الذي باشر وبدأ القتال، وعمرو أيضًا قاتله، لكن هو المغلوب، فكأنّ هنالك جهةً غالبةً وجهةً مغلوبةً.

❻ أي وكونُه حادثًا باطلٌ.

❼ هذا دليل الاستثنائية، أي لماذا الحدوث باطل؟ لما عرفت من وجوب قدمه.

من وجوب قِدمه تعالـى ❹ وبقائه①.

وبالـجملة②:

= ووصفُ البرهان بـ(قاطع) وصفٌ كاشف❶؛ لأنّ البرهان لا يكون إلّا كذلك❷، وفيه دفع لـمـا يُتوهّم أنّه مـجاز عـن الدليل الذي يكون ظنّيًّا❸.

① قوله: (وبقائه) لا حاجة له؛ لأنّ وجوب القدم هو الـمبطل للحدوث، وأمّا وجوب البقاء فمجـرّده لا يـدلّ عليـه❺، وإنّـما يدلّ عليه بواسطة استلزامه لوجوب القِدم❻.

② أي: وأقول قولًا ملتبسًا بالـجملة لا بالتفصيل، ثمّ ظاهره أنّه تعرّض للتناقض تفصيلًا ثمّ إجمالًا، وليس كـذلك؛ لأنّـه أوّلًا أبطل مـمـاثلته للحوادث بإبطال حدوثه❼، ولم يتعرّض للتناقض بين القِدم والـحدوث، وتعرّض له هنا، فالصواب أن لو جعل هذا استدلالًا ثانيًا❽.

---

❶ الصفة قد تكون كاشفة، بمعنى أنّها توضّح الـموصوف، وليست احترازيّة، ليست للإخراج، فليس الـمعنى أنّه لـمّـا قال: (البرهان القاطع) أنّ هنالك برهانًا غير قاطع.

❷ بخلاف الدليل، قد يكون قطعيًّا وقد يكون ظنّيًّا، كمـا أنّ البرهان لا يكون إلا عقليًّا، فتي حين الدليل قد يكـون عقليًّـا وقد يكون نقليًّا.

❸ مع التنبيه إلـى أنّه إذا كان الدليل نقليًّا، فإن ثبت بالتواتر فهو قطعيّ فـي الأمور السمعيّة التـي لا تتوقّـف عليهـا دلالـة الـمعجزة، أمّا فـي الأمور التي تتوقّف دلالة الـمعجزة عليها فلا يمكن إثباتها بالدليل السـمعيّ؛ لأنّـه يـزم الـدور، كمـا ذكرنا من قبل.

❹ وهو: لو كان مماثلا لكان حادثا لكن حدوثه باطل فهو غير مماثل. فقد أبطل الحدوث ببرهان وجوب القِدم.

❺ أي لا يدلّ علـى أنّه يبطل الـحدوث؛ لأنّ كلّ حادث يمكن أن يلحقه العدم، لكن يمكن أن يبقى، فالله جعـل لـبعض الـحوادث بقاءً، كالـجنّة والنار.

❻ مرّ معنا أنّ بين وجوب القدم ووجوب البقاء تلازمًا، فكلّ ما ثبت قدمه استحال عدمه، وكلّ ما وجب له القِدم ثبت له البقاء.

وأجيب عن هذا الاعتراض: بأنّه إنّمـا لوحظ اسـتحالة الــحدوث لكونـه واجـب الوجـود، ووجـوب الوجـود يسـتلزم وجوب القِدم والبقاء، ولهذا جمع الـمصنّف بينهمـا.

❼ حتّى نثبت مـخالفته للحوادث نفرض نقيض الـمخالفة: لو ماثل شيئًا من الــمخلوقات لكـان حادثًـا، لكـنّ حدوثـه باطل؛ لوجوب قِدمه، إذن الـممـاثلة باطلة، فيثبت نقيضها، وهو الـمطلوب، وهو وجوب مـخالفته تعالـى للحوادث.

❽ لأنّه ليس إجمالًا لـمـا فصّله أوّلًا.

لو ماثل تعالى شيئًا من الـحوادث لوجب له القِدم؛ لألوهيّته❶، والـحدوث؛ لفرض مـمـاثلته للحوادث❷، وذلك جمع بين متنافيين ضرورة❸.

وقد استدلّ الناظم على وجوب البقاء والـمخالفة للحوادث له تعالى ببطلان نقيضهما وهو الـحدوث، وإذا بطل نقيضهمـا تعيّنا.

....

❶ والإله ببرهان التوحيد انحصر في واحد، وهذا الواحد لا يكون إلّا قديمًا؛ فقد حدث الاتّفاق على أنّ مـحدث العالَـم هو إله، وهذا الإله لا بدّ أن يكون قديمًا.

❷ أي: لوجب له الحدوث بسبب افتراضنا للـممـاثلة للحوادث.

❸ وهما القِدم والـحدوث في ذاته، ولذلك لا يستحيل أن نقول على الله تعالى: إنّه حادث وقديم، ويجب له الـحدوث ويجب له القِدم؛ لأنّ الـحدوث علامة الافتقار، والقِدم علامة عدم الاحتياج، فكيف يكون مـحتاجًا وغير مـحتاج؟